

## تثبيت الليرة اللبنانية

يشعر الناس بوظأة موجة الغلاء التي طرأت على مستوى الأسعار عموماً في الآونة الأخيرة. وبعض السبب يعود إلى ارتفاع حاد في سعر صرف اليورو قياساً إلى الدولار الأميركي، علماً بأن لبنان يربط الليرة بالدولار ربطاً محكماً. وهكذا، لما كان سعر الدولار قد تراجع في مقابل اليورو ما يزيد على ٢٥ في المئة خلال الأشهر القليلة الماضية، فقد هبط سعر الليرة بطبيعة الحال في مقابل اليورو بنسبة مماثلة. هذا يعني أن مستورداتنا، ونحن بلد مستورد على نطاق واسع، أضحت أغلى ثمناً بنسبة مستورداتنا من أوروبا، وكذلك من سائر بلدان العالم التي لا ترتبط عملاتها بالدولار الأميركي، وبقيت مستورداتنا من أميركا فقط على حالها. والمعروف أن مستورداتنا من أوروبا تفوق حجماً مستورداتنا من أي جهة أخرى.

لو كانت الليرة مربوطة باليورو بدل الدولار، لكان سعر الدولار في سوق بيروت اليوم نحو ١٢٠٠ ليرة فقط بدل ١٥٠٠ ليرة كما هو اليوم.

هذا التطور الذي أدى إلى تحميل المستهلك اللبناني أعباء معيشية إضافية يحدونا إلى طرح السؤال القديم الجديد: ما الداعي إلى تمسك مصرف لبنان بتثبيت سعر صرف الليرة كلياً بالدولار؟ لماذا يدفع اللبنانيون ثمن ضعف الدولار الأميركي اليوم؟

نحن من دعاة الحفاظ على استقرار العملة اللبنانية، ولكن الحالة التي نواجهها اليوم تدفعنا إلى طرح سؤالين: الأول: هل الاستقرار يعني تثبيت عملتنا بالدولار؟ لماذا لا يترك لليرة اللبنانية هامش يتراوح سعرها من ضمنه،

كأن يكون مثلاً خمسة أو عشرة في المئة، وذلك أسوة بأكثر عملات العالم؟ فأكثر دول العالم تحافظ على استقرار عملاتها ضمن هامش تتحرك ضمنه، ويعتبر السعر الذي يسجل يومياً مؤشراً على الحركة الاقتصادية والمالية. هذا المؤشر هو اليوم معيَّب في لبنان.

والسؤال الثاني: لماذا هذا الارتباط الكلي بالدولار الأميركي دون سواه من عملات العالم؟ لماذا لا يكون التثبيت باليورو مثلاً، أو بالين الياباني، أو الجنيه الإسترليني؟ لا بل يجب أن يكون السؤال الموجه إلى مصرف لبنان: لماذا لا يكون التثبيت بسلة عملات تشمل كل هذه العملات وربما سواها، مع ترك هامش لتتحرك الليرة ضمنه كما سبقت الإشارة.

بعد تراجع الدولار أكثر من ٢٥ في المئة في مقابل اليورو، أما آن الأوان لمراجعة سياستنا في ربط الليرة كلياً بالدولار؟

إننا ندعو مصرف لبنان إلى إجراء تغيير في سياسته في وجهتين: ربط الليرة بسلة من العملات بدلاً من الدولار وحده، وترك هامش لتراوح الليرة ضمنه.

من البديهي القول: ما دمنا نربط عملتنا بالدولار وحده، فإن استقرار عملتنا لا يعني استقراراً نقدياً أو اقتصادياً حقيقياً، إذا ما تعرض الدولار إلى التقلب. فالليرة عند ذلك تتقلب معه. لذا القول إن استقرار عملتنا حتى اليوم قياساً إلى الدولار وحده هو استقرار خادع، ليس صحيحاً.

نحن ندرك أن التخلي عن سياسة تثبيت الليرة بالدولار وحده سيكون له ثمن، هو إعادة تقويم موجودات مصرف لبنان لتصبح مقومة بسلة العملات بدلاً من الدولار وحده، ويترتب على هذا تسجيل خسارة على تلك الموجودات بفارق السعر بين الدولار وسلة العملات. ومقدار الخسارة يتوقف على توزيع موجودات مصرف لبنان بين مختلف العملات. ولكن هذه الخسارة وقعت فعلاً وإن لم تكن قد ظهرت في حسابات مصرف لبنان جراء ربط الليرة بالدولار. وإظهار الخسارة من شأنه إظهار قيمة مخزون مصرف لبنان من العملات الأجنبية على حقيقتها.

إننا لا نرى حكمة في التمسك بسياسة مصرف لبنان الحالية، فهي من

جهة تسبب غلاء غير مبرر في الأسعار، ومن جهة ثانية تظهر قيمة موجودات مصرف لبنان على غير حقيقتها، ومن جهة ثالثة قد تسبب تبدلات في بنية الاستيراد بحسب مصادره مع تقلب سعر الدولار في السوق الدولية.

[بيروت في ٤/١/٢٠٠٤]